عرب وعالم

الرئيس السوداني يقول إن أمر الاعتقال لا قيمة له

الخرطوم/14 أكتوبر/عزيز القيسوني:

تحدى الرئيس السوداني عمر حسن البشير المحكمة الجنائية الدولية أمس الثلاثاء مشيرا إلى أن المذكرة التي يتوقع أن تصدرها باعتقاله بخصوص مزاعم ارتكاب جرائم حرب في دارفور لا أثر لها.

وقال البشير لحشود من أنصاره الذين أحرقوا دمية تمثل لويس مورينو أوكامبو المدعي العام للمحكمة «هيطلعوا قرارهم بكرة.. القرار اللي جاي ده يستعدوا من الآن... ويشربوه.»

وأدلى البشير بتصريحاته أمس في افتتاح سد لتوليد الكهرباء في مروي في شمال السودان. ومن المقرر أن يصدر قضاة المحكمة اليوم الأربعاء قرارهم بشأن طلب أوكامبو إصدار أمر اعتقال للبشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور في غرب السودان.

وافتتح السد في جو احتفالي وعلى أنغام الموسيقى وسعى البشير للتهوين من أهمية قرار المحكمة في لاهاي.

وقال «عايزين يشغلونا... ننشغل بقضاياهم وننشغل باتهاماتهم. عايزين نقول للناس ما تشغلكم كثيرا هذه القرارات. احنا عايزين الرد.»، وتابع البشير أن الرد هو التنمية السودانية وأعلن عن مجموعة من المشروعات من بينها مزيد من السدود والطرق وزراعة مزيد من القمح.

وقال «هذا شعب عزيز شعب ما يقبل الإهانة ما يقبل المذلة» مضيفا أن التحديات من قبيل المحكمة الجنائية الدولية «هي حافز لنا للمزيد من الانجاز».

وحضر افتتاح السد الذي وصفه البشير بأنه «بداية نهاية الفقر في السودان» شخصيات كبيرة من دول عربية فضلا عن مسئولين صينيين ومسئولين تنفيذيين من شركات أوروبية وصينية شاركت في المشروع.

وانتهز البشير هذه المناسبة لإعلان تخفيضات في أسعار الكهرباء للفقراء وللصناعة والزراعة بنسب تتراوح بين 25 و30 بالمائة.

وتصاعد التوتر في السودان مع انتظاره لقرار المحكمة الذي حذرت الصين والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية من أنه قد يزعزع استقرار المنطقة ويزيد تفاقم الصراع في دارفور ويهدد اتفاق السلام بين الشمال والجنوب.

وحذرت بعض السفارات الغربية مواطنيها بخصوص احتمال وقوع احتجاجات عنيفة إذا تم توجيه اتهامات للبشير.

وسعى مسئولون سودانيون لطمأنة السفارات الأجنبية.

ويقول خبراء دوليون إن 200 ألف شخص قتلوا في صراع دارفور وأدى الصراع إلى تشريد زهاء 2.7 مليون آخرين منذ عام 2003 عندما رفع متمردون أغلبهم من غير العرب السلاح ضد الحكومة مطالبين بتمثيل أفضل وتحسين البنية الأساسية في المنطقة.

كلينتون تتعهد بالسعي إلى إقامة دولة فلسطينية

فلسطين المحتلة/14 أكتوبر/سو بليمنج:

قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أمس الثلاثاء إنها ستسعى جاهدة لإقامة دولة فلسطينية مما يضع واشنطن في مسار تصادمي على الأرجح مع رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو.

وأضافت مشيرة إلى قيام دولة فلسطينية جنبا لجنب مع إسرائيل في مؤتمر صحفي مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني «نؤمن بأن التحرك صوب حل الدولتين هو في صالح إسرائيل... في تقديرنا أنه بنهاية الأمر هناك حتمية لا مفر منها للعمل تجاه حل الدولتين.»

وكان نتنياهو المقرر أن تجتمع معه كلينتون في وقت لاحق من أمس تحدث عن حكومة حكم ذاتي فلسطيني ولكنه تفادى الحديث عن تأييد حل إقامة دولتين لصراع الشرق الأوسط.

وخلال محادثات أجرتها في القدس بعد حضور مؤتمر المانحين الدوليين في مصر أكدت كلينتون رؤية الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما فيما يتعلق بإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأشارت كلينتون التي تقوم بأول زيارة للمنطقة كوزيرة للخارجية «ستتابع الولايات المتحدة بنشاط حل الدولتين... نعترف بأن الطريق أمامنا سيكون صعبا ولكن ليس هناك وقت لكي نضيعه.»

وفي المؤتمر الصحفي قالت كلينتون أيضا إن إدارة أوباما ستوفد اثنين من المسئولين الأمريكيين إلى سوريا لإجراء محادثات تمهيدية بشأن تحسين العلاقات بين واشنطن ودمشق التي دخلت في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل في العام الماضي.

واستطردت «سنوفد اثنين من المسئولين إلى سوريا. هناك عدد من القضايا بين سوريا والولايات المتحدة بالإضافة إلى النقاط الإقليمية مثار القلق التي تشكلها سوريا بوضوح.»

وعندما سئلت بشأن البرنامج النووي الإيراني وإمكانية إجراء حوار أمريكي مع طهران قالت كلينتون أن الولايات المتحدة «ستفعل كل شيء ممكن لضمان أمن إسرائيل» وستتشاور عن قرب بشأن القضية الإيرانية مع الزعماء الإسرائيليين.

وأوضحت أن الولايات المتحدة تشارك إسرائيل قلقها «بشأن سعي إيران (لامتلاك) أسلحة نووية». وتقول إيران أن برنامجها لتخصيب اليورانيوم يهدف إلى توليد الكهرباء.

وكلف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية التي جرت الشهر الماضي نتنياهو بمحاولة تشكيل حكومة. وكثيرا ما اختلف نتنياهو مع الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون زوج وزيرة الخارجية.

ويتمتع نتنياهو بدعم برلماني كاف لتشكيل حكومة يمينية إلا أن جهوده لتشكيل ائتلاف موسع يضم حزب كديما الوسطي الذي يمكن أن يقلل فرص حدوث خلاف مع الولايات المتحدة باءت بالفشل حتى الآن.

ويؤيد نتنياهو توسيع المستوطنات اليهودية القائمة حاليا في الضفة الغربية المحتلة وهي سياسة تعارضها واشنطن ويقول فلسطينيون إنها يمكن أن تحرمهم من قيام دولة ذات مقومات البقاء.

وأفادت كلينتون عن جهود إحلال السلام الإسرائيلي الفلسطيني قبل وصولها إلى القدس في وقت متأخر من مساء أمس الأول الاثنين «هذه مجموعة من القضايا الصعبة والمعقدة للغاية.»

وواجهت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش انتقادات لتأخرها في بدء محاولات إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكان أوباما قال إنه سيعطي الأولوية لهذه العملية وتعهدت كلينتون بالمضي قدما «على العديد من الجبهات» مبكرا.

ومحادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي كانت استؤنفت بنهاية عام 2007 توقفت من جراء أعمال العنف وبناء المستوطنات ونزاعات تتعلق بالقضايا الأساسية الأخرى مثل مستقبل القدس واللاجئين الفلسطينيين.

وعلقت السلطة الفلسطينية المفاوضات بعد أن بدأت إسرائيل هجوما على قطاع غزة في ديسمبر استمر لمدة 22 يوما بهدف معلن وهو وقف الصواريخ التي يطلقها نشطاء في قطاع غزة الواقع تحت سيطرة حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس).

وأشارت كلينتون إلى أن وقف إطلاق النار بشكل دائم في غزة يعتمد على توقف حماس عن إطلاق صواريخ على إسرائيل.

وكانت محادثات السلام التي توسط فيها بيل كلينتون انهارت عام 2000 آخر عام له في الرئاسة واجتاحت موجة جديدة من العنف المنطقة.

وأبدت كلينتون في حديثها مع الصحفيين بعد لقاء بيريس «التزاما لا يلين تجاه أمن إسرائيل» وقالت إن الهجمات الصاروخية من قطاع غزة يجب أن تتوقف.

وفي مصر سعت كلينتون أمس الأول الاثنين لتوضيح الدعم المالي القوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس وتعهدت بتقديم مساعدات أمريكية حجمها 900 مليون دولار في مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد في منتجع شرم الشيخ المصري مع تخصيص ثلث المبلغ لسكان غزة ولكن الجزء الأكبر يهدف إلى تعزيز عباس المدعوم من الغرب.

وفي مؤتمر المانحين حافظت كلينتون على موقف واشنطن المتشدد تجاه حماس وأصرت على أنه لن تذهب أي أموال لحماس قائلة إن على الحركة الإسلامية الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف وتقبل اتفاقات السلام السابقة التي جرى التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين إذا أرادت أن تخرج من عزلتها.

وتزور كلينتون اليوم الأربعاء الضفة الغربية للقاء عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض وعلى عكس أسلوب الدبلوماسية الأكثر رسمية لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس تعتزم كلينتون إلقاء كلمة أمام طلبة في مدرسة بالضفة الغربية..

عواصم العالم

سفارة أمريكا في مصر تحذر من هجمات متوقعة

القاهرة/14 أكتوبر/رويترز:

حذرت السفارة الأمريكية في مصر مواطنيها أمس الثلاثاء وطالبتهم بتوخي الحذر في أعقاب سلسلة هجمات منها تفجير قتل سائحة فرنسية الشهر الماضي قائلة انه ربما يجري التخطيط لهجمات أخرى.

وكان هجوم في منطقة سياحية بالقاهرة تضم سوق خان الخليلي الذي يرجع تاريخه للقرن الرابع عشر أسفر عن مقتل سائحة فرنسية يوم 22 فبراير الماضي هو أول هجوم يستهدف سياحا في مصر منذ تفجير منتجع في شبه جزيرة سيناء في عام 2006.

وبعد بضعة أيام طعن مهاجم مدرسا أمريكيا في منطقة قريبة وأبلغ الشرطة أن دافعه كان كراهيته للأجانب التي نتجت أساسا عن هجوم إسرائيل في الفترة الأخيرة على قطاع غزة. ويوم السبت الماضي ألقى مهاجم قنبلة حارقة على محطة مزدحمة لمترو الأنفاق في العاصمة لكن لم يصب أحد بأذى.

وقالت السفارة الأمريكية في رسالة لمواطنيها «هذه الأحداث لا يبدو أنها مرتبطة ببعضها البعض لكن هناك بعض المؤشرات على أن هجمات أخرى يجري التخطيط لها.»، وأضافت الرسالة أن الحكومة المصرية كثفت إجراءات الأمن في وسط القاهرة وحول المزارات السياحية الرئيسية وفي الأماكن العامة مثل المراكز التجارية. وحثت الرسالة الأمريكيين على توخي الحذر و«ممارسة إجراءات تأمين شخصي جيدة.»

العثور على بيانات هليكوبتر الرئيس الأمريكي على كمبيوتر إيراني

واشنطن/14 أكتوبر/رويترز:

قالت شركة تراقب سلامة مواقع شبكة الانترنت انه عثر على وثائق هندسية متعلقة بنوع من طائرات الهليكوبتر يستخدمها الرئيس الأمريكي على كمبيوتر في إيران بعد أن كشف عنها سهوا مدير تنفيذي في الصناعة الدفاعية الأمريكية العام الماضي.

ويتكون أسطول طائرات الهليكوبتر الرئاسية من نوعين فقط.

وقال كيث تاجليافري مدير العمليات في شركة تيفرسا التي تتخذ من بنسلفانيا مقرا لها وتراقب عمليات التسلل إلى بيانات المواقع أن الشركة الأمنية المتعاقدة مع وزارة الدفاع والحكومة الأمريكية تحققان في الحادث.

وأحجم عن الكشف عن اسم الشركة الأمريكية المتعاقدة مع الوزارة أو إعطاء أي معلومات عن هوية الكمبيوتر الإيراني الذي عثر فيه على الملف يوم 25 فبراير.

وصرح جيف موريل المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بأن الحكومة أخطرت بواقعة الصيف الماضي للكشف عن البيانات وحققت فيها بشكل كامل. وأكد على أن هذه البيانات لم تكن سرية وهي متعلقة بالطائرة الهليكوبتر (في.اتش60-) التي تنتجها شركة سيكورسكي للطائرات وهي وحدة تابعة لشركة يونايتد تكنولوجيز.

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أعرب عن قلقه من قضايا الأمن المتعلقة بشبكة الانترنت وأمر بمراجعة مدتها 60 يوما لجهود الأمن الخاصة بشبكات الكمبيوتر في الحكومة الاتحادية.

سجن زوجة رئيس سابق لزامبيا في اتهامات بالفساد

لوساكا/14 أكتوبر/رويترز:

أمرت محكمة في زامبيا أمس الثلاثاء بسجن زوجة الرئيس السابق فريدريك تشيلوبا في اتهامات بالفساد لتصبح أحدث شخصية بارزة يصدر عليها حكم في إطار حملة على الفساد تحظى بتأييد المانحين.

وقالت محطة إذاعة حكومية إن المحكمة قضت بسجن ريجينا تشيلوبا ثلاث سنوات ونصف السنة. وجاء الحكم بمثابة صفعة قوية لميراث الزعيم السابق الذي أشيد به لطرحه التعددية الحزبية في البلاد.

وقالت الإذاعة إن الحكم صدر عليها بالسجن في اتهامات بتلقي 300 ألف دولار من زوجها من أموال مسروقة من خزانة الدولة وعقارات تشمل منازل تم شراؤها بأموال الخزانة العامة.

وواجه الرئيس السابق اتهامات بسرقة أموال عامة بلغت 488 ألف دولار لكنه ينفي ارتكاب أي مخالفات.

وأشاد مانحون دوليون وهيئات دولية بحملة حكومة زامبيا على الفساد التي طرحها الرئيس الراحل ليفي مواناواسا.

وسجنت زامبيا على مدى السنوات الست الماضية العديد من الشخصيات البارزة منها مسئولون كبار ووزراء من حكومة تشيلوبا التي استمرت عشر سنوات وانتهى حكمها في 2001. وأطاح تشيلوبا بالرئيس كنيث كاوندا في انتخابات عام 1991.

روسيا: خطاب أوباما ليس فيه شيء ملموس

مدريد/14 أكتوبر/رويترز:

قالت متحدثة باسم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف أمس الثلاثاء ردا على سؤال عن تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز إن الرئيس تسلم خطابا من الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وقالت ناتاليا تيماكوفا للصحفيين أثناء زيارة يقوم بها ميدفيديف لاسبانيا « تلقينا هذا الخطاب. كان بالفعل ردا على خطاب سابق من ميدفيديف أرسل إلى أوباما بعد توليه منصبه. الخطاب تضمن تقييما للوضع لكنه لم يتضمن مقترحات ملموسة بشأن قرارات ثنائية ملزمة.»

وكانت الصحيفة ذكرت أن خطاب أوباما عرض التراجع عن نشر نظام صاروخي جديد في شرق أوروبا إذا ساعدت روسيا في منع إيران من إنتاج سلاح نووي. وقالت الصحيفة إن موسكو لم ترد بعد.

وتعارض روسيا بشدة نشر نظام أمريكي للدفاع الصاروخي في بولندا وجمهورية التشيك. وكانت حكومة الرئيس السابق جورج بوش أقترحت نشر هذا النظام.

ومن المقرر أن تجتمع هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية مع نظيرها الروسي سيرجي لافروف في جنيف يوم الجمعة القادم.

وزراء الخارجية العرب يبدؤون اجتماعا في القاهرة

القاهرة/14 أكتوبر/رويترز:

بدأ وزراء الخارجية العرب أمس الثلاثاء اجتماعا دوريا في القاهرة لمناقشة القضايا العربية لكن أيا من المتحدثين في الجلسة الافتتاحية لم يتطرق إلى احتمال صدور أمر دولي باعتقال الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وقال قضاة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي إنهم سيعلنون ردهم اليوم الأربعاء على طلب مدعي المحكمة لويس مورينو أوكامبو إصدار أمر اعتقال في حق البشير بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة في دارفور.

وكان من بين ثلاثة متحدثين في الجلسة الافتتاحية للدورة 131 لمجلس وزراء الخارجية العرب الوزير في وزارة الخارجية السودانية علي أحمد كرتي الذي تسلم رئاسة المجلس من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل.

وقال كرتي «هذه الدورة تنعقد في ظروف بالغة الدقة لأمتنا العربية.»

وأضاف دون إشارة مباشرة إلى الإجراءات المتخذة دوليا ضد البشير أن السودان «صوبت نحوه سهام الكيد والدسائس.»

ودعا إلى تنسيق المواقف العربية كسبيل لمواجهة التحديات التي تعترض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وقال إنه ينبغي تسمية الدورة الحالية لمجلس وزراء الخارجية «دورة الوفاق العربي».

وقال «أخشى أن أقول إنه فات الأوان لتجاوز خلافاتنا.»

وينفي البشير التهم المنسوبة إليه ويرفض الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويقول خبراء دوليون إن 200 ألف شخص قتلوا في صراع دارفور منذ 2003. وترفض الخرطوم تعبير الإبادة الجماعية وتقول إن عشرة آلاف فقط لاقوا حتفهم في الصراع. كما تشير تقديرات إلى أن الصراع تسبب في تشريد 2.7 مليون شخص آخرين.

ويقول سودانيون إن السودان لا يوفد إلى الجامعة العربية وزير خارجيته دينق ألور كول وهو من جنوب السودان لأنه لا يجيد العربية ولأن كرتي مكلف بملف الجامعة العربية في وزارة الخارجية السودانية.

ووصف وزير الخارجية السعودي الأوضاع العربية خلال عام رئاسته لمجلس وزراء الخارجية العرب بأنها «تزداد صعوبة وتعقيدا.»

لكنه أضاف أن تحسنا ملموسا طرأ «في العلاقات العربية العربية.»

وكان يشير إلى زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم للسعودية الأسبوع الماضي ومحادثاته مع العاهل السعودي الملك عبد الله والحوار الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة يوم الخميس.

وقال عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية التي يعقد الاجتماع في مقرها إن أخطر التحديات التي واجهت الدول العربية كان «العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة.»

وشنت إسرائيل هجوما على القطاع استمر ثلاثة أسابيع قائلة إنها تريد وقف إطلاق صواريخ الفلسطينيين على مدن وبلدات في جنوبها.

وقتل 1300 فلسطيني في الهجوم كما قتل 13 إسرائيليا.

أوامر بوش قيدت الحقوق المدنية في حربه على الإرهاب

واشنطن/14 أكتوبر/راندال ميكلسن:

نشرت وزارة العدل الأمريكية مذكرة قانونية لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش كشفت أن الجيش الأمريكي كان يحق له كسر الأبواب في أي مداهمة تستهدف خلية يشتبه أنها إرهابية دون الحصول على إذن بالتفتيش.

كما جاء في المذكرة الصادرة في 23 أكتوبر عام 2001 أن حرية التعبير التي يحميها الدستور الأمريكي وحظر عمليات التفتيش والاحتجاز غير المبررة يمكن أن يتراجعا أمام الاحتياجات العسكرية لمحاربة الإرهاب داخل البلاد.

وأزاحت وزارة العدل الأمريكية أمس الأول الاثنين الستار عن هذه المذكرة من بين تسع مذكرات وفتاوى قانونية لم ينشر فحواها من قبل تسلط الضوء على التوجيهات القانونية لإدارة الرئيس الأمريكي السابق أثناء شن حرب على الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة.

وتنصل بوش من معظم هذه الإرشادات في مذكرة نهائية صدرت قبل بضعة أيام من تولي باراك أوباما الرئاسة الأمريكية في يناير الماضي. وأعلن أوباما في وقت لاحق أن هذه المذكرات باتت لاغية.

وجاء في المذكرة الصادرة في 23 أكتوبر «المصالح الملحة للحكومة وقت الحرب تبرر تقييد مدى الحريات الشخصية.»

كما جاء في المذكرات الأخرى أن للرئيس سلطات واسعة لاحتجاز مواطنين أمريكيين يشتبه أنهم إرهابيون وتعليق الالتزامات الأمريكية بموجب المعاهدات كلما اعتبر ذلك مواتيا.

وكشفت المذكرات عن إدارة عازمة على منح الرئيس سلطات واسعة بعد صدمة 11 سبتمبر ووفرت زادا لمنتقدين يتهمون إدارة بوش بالتعدي خلال هذه العملية على حقوق دستورية أساسية.

وكتب مسئولا وزارة العدل جون يو وروبرت ديلاهونتي لمستشار البيت الأبيض البرتو جونزاليس في مذكرة 23 أكتوبر «الحملة الراهنة على الإرهاب قد تتطلب قيام السلطة الاتحادية بممارسات محلية أوسع.»

وقالا «لا نعتقد أن قائدا عسكريا يقوم بغارة على خلية إرهابية يحتاج أن يثبت وجود سبب مرجح أو يحتاج الحصول على إذن (تفتيش).»

وتقول المحكمة الأمريكية العليا أن التعديل الرابع على الدستور يستوجب وجود سبب مرجح أو إذن تفتيش للقيام بالمداهمة.

لكن المذكرة قالت أن هذه المتطلبات «لا تناسب متطلبات زمن الحرب.»

ومضت تقول «التعديل الأول الخاص بحرية التعبير وحقوق الصحافة يمكن أن يأخذ مكانا متراجعا أمام الاحتياجات الطاغية لشن حرب ناجحة.»

ووقفت وزارة العدل في إدارة بوش ضد دعوى رفعها الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية طالب فيها بنشر هذه المذكرة والمذكرات القانونية الأخرى.

وقال جميل جعفر مدير إدارة الأمن القومي في اتحاد الحريات المدنية «هذه المذكرات تقول أن الرئيس لديه شيك على بياض لتجاهل الدستور وقت الحرب.»

تجاوزات إدارة بوش القانونية

كشفت الصحافة الأميركية أن الأخطاء والتجاوزات القانونية التي ارتكبتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش أثناء وضع سياساتها لمكافحة ما يسمى بالإرهاب تتجاوز بكثير العدد المعلن، متهمة وزارة العدل سابقا بالعمل على مساعدة الرئيس على انتهاك القانون والإفلات من أي مساءلة قضائية.

ولفتت المصادر نفسها النظر إلى أن هذه السياسات -التي وضعت استنادا إلى عشر استشارات قانونية بعد أحداث 11 سبتمبر -2001 تتعلق بصلاحيات الرئيس بوش التي تخوله المصادقة على قيام القوى الأمنية بتفتيش وتوقيف ومحاكمة المدنيين في الولايات المتحدة دون أي مسوغ قانوني أو تدابير قضائية مسبقة.

وتقول صحيفة (واشنطن بوست) إنه على الرغم من أن إدارة بوش سبق وأقرت بسحب مذكرتين تتصلان بتعذيب المعتقلين والسماح باستجوابهم من قبل هيئات غير مصرح لها خارج الولايات المتحدة، لا تزال المذكرات الثماني الأخرى طي الكتمان حتى الآن.

ومن المذكرات التي تم الكشف عنها مؤخرا، قدمت وزارة العدل استشارة قانونية أفادت فيها بصلاحية الرئيس -في زمن الحرب- بتجاهل البنود التي يقضي فيها الدستور الأميركي بحرية التعبير ومنع ملاحقة الأفراد دون الاستناد إلى مذكرة قضائية، والسماح للأجهزة الأمنية باقتحام المباني في حال الاشتباه بوجود «عناصر إرهابية داخلها».

وفي مذكرة أخرى، أجازت استشارة قانونية وضعتها وزارة العدل تحويل المعتقلين لدول أخرى لديها سجل سيء في مجال حقوق الإنسان طالما أن المسئولين الأميركيين «لا ينوون إخضاعهم للتعذيب»، بيد أن مكتب الاستشارات القانونية في وزارة العدل -الذي وضع هذه المذكرات- عاد وسحبها من التداول الرسمي مما يكشف -وفقا لصحيفة (واشنطن بوست)- الحالة الكبيرة من التخبط التي كان المكتب يعاني منها في إدارة الرئيس بوش.

بيد أن ما تم الكشف عنه مؤخرا لا يشمل المذكرات المثيرة للجدل التي يسعى نواب ديمقراطيون ودعاة حقوق الإنسان للاطلاع عليها منذ سنوات وتتعلق بالاستشارات القانونية التي تبرر لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أيه) استخدام أساليب قاسية من الاستجواب بما فيها التعذيب للحصول على المعلومات من المعتقلين، والبرامج التي كانت تتبعها وكالة الأمن القومي للتنصت على بعض المواطنين دون مسوغ قضائي.

ولخصت الصحافة الأميركية هذه الأخطاء بأنها كانت تصرفا صريحا من قبل مكتب الاستشارات القانونية في وزارة العدل لمساعدة إدارة الرئيس بوش على انتهاك القانون والإفلات من أي مسؤولية قانونية بعد ذلك.

اللافت للنظر أن الكشف عن هذه الأخطاء والتجاوزات يأتي بعد يوم واحد فقط من الكشف عن قيام سي آي أيه بإتلاف 92 شريطا مصورا لعمليات استجواب مع أشخاص معتقلين بشبهة الإرهاب تتضمن مشاهد لعمليات تعذيب بما فيها الغمر بالماء أو ما بات يعرف باسم «الغرق الافتراضي».

صراع مالي بين جناحي بوتين وميدفيديف

قالت صحيفة (غارديان) أن الأزمة المالية بدأت في زعزعة ميزان القوى بالكرملين, حيث يحتدم الصراع حاليا بين مؤيدي رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين ومناصري الرئيس ديمتري ميدفيديف, حسب ما ورد في تقرير لصحيفة بريطانية.

(غارديان) قالت إن هناك مؤشرات متزايدة على أن مجموعة نافذة من المسئولين الأمنيين والعسكريين الموالين لبوتين بدأت تدق ناقوس خطر الليبراليين الاقتصاديين بزعامة ميدفيديف، وسط صراع المجموعتين من أجل السيطرة على الموارد المالية الروسية التي تتبخر بوتيرة سريعة.

وقد خلد ميدفيديف الذكرى الأولى لتقلده السلطة أمس الأول، إلا أن نشوة الانتصار تلاشت منذ وقت طويل, حسب غارديان.

وعللت الصحيفة ذلك بقولها إن روسيا تعاني بشكل حاد من الأزمة المالية الحالية, وسط تراجع سوق الأسهم فيها بنسبة 80 % عن أعلى مستوياتها وانهيار قيمة الروبل.

وأشارت (غارديان) في هذا السياق إلى أن أكبر عشرة مليارديرات في روسيا خسروا وحدهم العام الماضي ما يناهز 150 مليار دولار.

وأضافت أن التبخر المفاجئ للثروة الروسية التي تم جمعها في السنوات الأخيرة وضعت جناحي الحكم في الكرملين في مسار المواجهة, كما جعلت بوتين في وضع حرج, إذ إنه بصفته ضابطا سابقا بجهاز الاستخبارات السوفياتي (كي جي بي) يوصف على أنه عضو في المجموعة الأمنية المعروفة باسم «سيلوفيكي» كما أن لديه ولاء شخصيا قويا لزمرة صغيرة من الليبراليين المنحدرين من بلدته الأم سانت بطرسبرغ.

ونقلت عن خبراء قولهم إن بوتين بدأ يفقد بعضا من مكانته وسط محاولات احتواء الصراع الدائر بين هذين الفصيلين, كما بدأت بعض التصدعات تظهر في علاقته مع ميدفيديف.